مجلة التربوي
Journal of Educational
ISSN: 2011- 421X
Arcif Q3

معامل التأثير العربي 1.5
العدد 19

مجلة التربوي

مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية

جامعة المرقب

العدد التاسع عشر

يوليو 2021م

هيئـــة تحريـر
مجلة التربوي

- **المجلة ترحب بما يرد عليها من أبحاث وعلى استعداد لنشرها بعد التحكيم .**
- **المجلة تحترم كل الاحترام آراء المحكمين وتعمل بمقتضاها .**
- **كافة الآراء والأفكار المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ولا تتحمل المجلة تبعاتها .**
- **يتحمل الباحث مسؤولية الأمانة العلمية وهو المسؤول عما ينشر له .**
- **البحوث المقدمة للنشر لا ترد لأصحابها نشرت أو لم تنشر .**

(حقوق الطبع محفوظة للكلية)

ضوابط النشر:

يشترط في البحوث العلمية المقدمة للنشر أن يراعى فيها ما يأتي :

- أصول البحث العلمي وقواعده .
- ألا تكون المادة العلمية قد سبق نشرها أو كانت جزءا من رسالة علمية .
- يرفق بالبحث تزكية لغوية وفق أنموذج معد .
- تعدل البحوث المقبولة وتصحح وفق ما يراه المحكمون .
- التزام الباحث بالضوابط التي وضعتها المجلة من عدد الصفحات ، ونوع الخط ورقمه ، والفترات الزمنية الممنوحة للتعديل ، وما يستجد من ضوابط تضعها المجلة مستقبلا .

تنبيهات :

- للمجلة الحق في تعديل البحث أو طلب تعديله أو رفضه .
- يخضع البحث في النشر لأولويات المجلة وسياستها .
- البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ، ولا تعبر عن وجهة نظر المجلة .

Information for authors

1- Authors of the articles being accepted are required to respect the regulations and the rules of the scientific research.
2- The research articles or manuscripts should be original and have not been published previously. Materials that are currently being considered by another journal or is a part of scientific dissertation are requested not to be submitted.
3- The research articles should be approved by a linguistic reviewer.
4- All research articles in the journal undergo rigorous peer review based on initial editor screening.
5- All authors are requested to follow the regulations of publication in the template paper prepared by the editorial board of the journal.

Attention

1- The editor reserves the right to make any necessary changes in the papers, or request the author to do so, or reject the paper submitted.
2- The research articles undergo to the policy of the editorial board regarding the priority of publication.
3- The published articles represent only the authors' viewpoints.

مجلة التربوي
Journal of Educational
ISSN: 2011- 421X
Arcif Q3
معامل التأثير العربي 1.5
العدد 19

التحضر وانعكاساته على الحياة الاجتماعية في المجتمع الليبي
"دراسة ميدانية في مدينة الخُمس"

محمد عبد السلام دخيل
قسم الفلسفة وعلم الاجتماع / كلية التربية الخمس
Alshkryali68@gmail.com

المقدمة:

يُعد التحضر مرحلة رقي وحداثة وتطور للمجتمع، وهو ليس ظاهرة حديثة العهد، وإنما موجود من القدم، حيث كانت هناك حضرية وأخرى بدوية، والملاحظ في المجتمعات الحديثة أن هناك ثورة حضرية هائلة، حيث أقيمت المباني، وأنشئت كثير من المرافق والخدمات التي تقدم للمجتمع بوصفها تجهيزات وتسهيلات متنوعة تعكس تنوع احتياجات الأفراد.

والتحضر ظاهرة لها خصائص وسمات، تميزت عن مختلف الظواهر الأخرى التي تنتشر في المدن، والمناطق التي تتميز بخصائص هذه الظاهرة تعد مناطق حضرية، وفي الواقع إن دراسة التحضر تُعد على قدر كبير من الأهمية سواء العلمية أو المجتمعية، وبناءً على ذلك عُقدت بعض المؤتمرات وورش العمل لمناقشة عوامل وأسباب التحضر، وتأثيره على حياة الأفراد، ومما لاشك فيه أن عوامل هذه الظاهرة تختلف باختلاف المدن وأشكالها، فعوامل التحضر في المدن الصغرى تختلف عن عوامل التحضر في المدن المتوسطة، وكذلك عن المدن والتجمعات الكبرى.

وقد أدى النمو السكاني السريع في بلدان العالم الثالث إلى توسعات عمرانية كبيرة، لم تشهدها هذه البلدان أو حتى بلدان العالم من قبل، وهذا النمو المتزايد في السكان وثبات الحيز المعمور بما فيه المساحات الزراعية، يُولِّد بعض المشكلات المتعلقة بالنمو العمراني، وأهمها التوسع على أطراف المدن.

ومن الملاحظ في الوقت الحاضر أن بعض القرى الصغيرة قد تحولت إلى مدن كبيرة، وذلك بسبب عدة عوامل متداخلة فيما بينهما، مثل العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والسكانية بالإضافة إلى بعض الوسائل التي أسهمت في انتشار المجتمع الحضري مثل وسائل النقل، وتطور الصناعة والتكنولوجيا والهجرة من الريف إلى المدن.

وإذا كان التحضر يُعد من أهم الظواهر التي ميزت القرن العشرين في بداياته ووسطه، فإن التحضر السريع هو الذي ميز العقود الأخيرة من القرن ذاته. إن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي شهدها العالم الثالث تشهد انفجاراً حضرياً، تعاظم أثره في بزوغ الإشكاليات الحضرية التي تُعد العشوائيات أهم قسماتها الأساسية.

ومشكلة التحضر السريع في مجتمعات العالم الثالث واحدة من أخطر وأعقد المشكلات وهي بالغة التعقيد وتتداخل فيها كوكبة من العناصر والمتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وحتى المكانية، تلك التي تعكس طبيعة النمط الاقتصادي والاجتماعي بما يتضمنه من قوى وتفاعلات.

والمجتمع الليبي بوصفه من مجتمعات العالم الثالث لم يخُل من المشكلات الناتجة عن التحضر، فهو ذو نشأة بدوية ريفية فقيرة، تتميز بانخفاض مستوى المعيشة من خلال البيئة الطبيعة التي نشأ فيها، لأن الصحراء استحوذت على أكثر من 70% من مساحته، إلا أنه بعد اكتشاف النفط وتصديره تغيرت حياته ومستقبله من خلال العوائد المالية والاقتصادية، لأن عوائد النفط شكلت فرصة ثمينة للنهوض بالدولة، وإحداث التغيير.

مشكلة البحث:

لقد أدى الموقع الجغرافي المتميز للمجتمع الليبي بوصفه جزءاً من المجتمع العربي وجزءً من القارة الأفريقية، وواحداً من أهم البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط، إلى أن يشارك أفراده مشاركة فعالة في معظم النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والحضارية المهمة التي مرت بها البشرية، وكما حدث في أجزاء أخرى من العالم القديم، وانطلاقاً من الارتفاع الملحوظ لمعدلات تطوين البدو والتحضر المتسارع في ليبيا عقب ظهور النفط، وزيادة انتشار المدن، وزيادة الاهتمام بالتعليم والتصنيع والتجارة والسياسة والآثار والسياحة وغير ذلك من العوامل الاجتماعية، لاحظ الباحث أن لهذا التحضر الواقع في ليبيا انعكاسات على الحياة الاجتماعية، لقد كان اهتمامه بهذه القضية محاولة لاستشراف المستقبل المتوقع للتحضر في بعض المدن الليبية، وعليه تمثلت مشكلة البحث الحالي في الكشف عن الانعكاسات الاجتماعية للتحضر في المجتمع الليبي عامة، ومدينة الخُمس بخاصة في ضوء واقعها الاجتماعي والاقتصادي والتاريخي المتميز، وليس في إطار المعالجات المستمدة من العالم الغربي، التي تنطلق من واقعها الذي يختلف عن واقع مجتمعنا.

أهمية البحث:

الأهمية العلمية:

1- محاولة دعم تخصص علم الاجتماع الحضري، والدراسات الاستشرافية التي تحتاجها المكتبة العربية عامة والليبية خاصة.

2- تقديم جهد علمي إلى طلاب علم الاجتماع في الجامعات الليبية.

الأهمية الاجتماعية:

1- محاولة مساعدة المخطط الليبي بالدراسات العلمية التي تساعده في اتخاذ القرارات المهمة والمصيرية المتعلقة بالمجتمعات الحضرية الليبية.

2- تقديم المعلومات الصحيحة وبشفافية ووضوح حول مستقبل بعض المجتمعات الليبية التي تسبق النمط الحضري.

3- إكساب وإذكاء الخبرة الوطنية الليبية في التخطيط العمراني الحضري المعتمد على أسس وقواعد علم الاجتماع الحضري.

4- لفت انتباه المسؤولين في مدينة الخُمس إلى أهم الانعكاسات الاجتماعية للتحضر.

أهداف البحث:

في ضوء التراء النظري المتوفر حول التحضر، وفي ضوء الواقع الحضري المعاش يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- التعرف على انعكاسات التحضر على الأدوار الأسرية والنتائج المترتبة عليها في المجتمع الليبي بعامة، ومدينة الخُمس بخاصة.

2- التعرف على انعكاسات التحضر على العلاقات الاجتماعية.

3- التعرف على كيفية الحفاظ على أنماط الحياة الاجتماعية في ظل تحديات التحضر السريع والمستمر.

4- التعرف على ملامح الخريطة المستقبلية للتحضر في ليبيا في المستقبل القريب والبعيد.

تساؤلات البحث:

في ضوء الأهداف السابقة يسعى البحث للإجابة عن التساؤلات الآتية:

1- هل أثر التحضر على الأدوار الأسرية؟

2- ما أثر التحضر في العلاقات الاجتماعية؟

3- ما تصور المبحوثين عن كيفية الحفاظ على أنماط الحياة الاجتماعية في ظل تحديات التحضر السريع والمستمر؟

4- ما ملامح الخريطة المستقبلية للتحضر في ليبيا عامةً وفي مدينة الخُمس بخاصة في المستقبل القريب والبعيد؟

مفاهيم البحث:

أ- التحضر: Urbanization

هو ظاهرة اجتماعية تشير إلى عملية الانتقال الإداري التي يقوم بها السكان للتركز في المدن والمناطق الحضرية[1].

ويرى (السيد عبد العاطي السيد) أن التحضر هو حركة السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وما يتبع ذلك من تزايد نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية عن نسبة الذين يقيمون في مناطق ريفية، ومنها أيضاً الإشارة إلى الدور الذي تقوم به وسائل الاتصال في نشر الثقافة الحضرية في الريف، والحقيقة يشير المعنى الأول إلى تفسير ديموغرافي ضيق للمصطلح، مؤداه أن التحضير عملية لإعادة التوزيع السكاني، لها جانبان أساسيان هما: تعدد نقاط التركيز السكاني، وزيادة حجم المراكز الحضرية الفردية[2].

ب- الحضرية: Urbanism

يشير مفهوم الحضرية كما يعرفه "مارشان جوردن" إلى أنماط الحياة الاجتماعية التي ترتبط بالسكان المقيمين في المناطق الحضرية، والتي تتضمن تقسيم العمل، والتخصص الدقيق، وانتشار العلاقات الاجتماعية الرسمية، والعلاقات القرابية، وزيادة الروابط الطوعية والعلمانية، وزيادة عملية الطرح الاجتماعي، وزيادة الأهمية الاجتماعية لوسائل الاتصال[3].

ج- النمو الحضري: Urban Growth

تنمو المناطق الحضرية في المدن والبلدان والضواحي أثناء عملية التحضير، ويمثل النمو الحضري ظاهرة عالمية، بل هو سبب ونتيجة، ومن العمليات الإيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة التي تجرى في البيئات الطبيعية والبشرية كلها، وعندما نمعن النظر في النمو الحضري بوصفه

(1) The new Encyclopedia Britannica, Vol.18Inc. 2008, p45.

(2) السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص96.

(3) جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة: محمد الجوهري وآخرون، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2011، ص35.

نظاماً معقداً، تحتاج إلى الكشف عن خصائص فريدة من نوعها، تميزه عن غيره من النظم المعقدة الأخرى[1].

د- التحضير: Urbanization

يستخدم هذا المصطلح للدلالة على تحويل منطقة ريفية بإدخال إشكال الحضرية، فيها من البناء، وتنظيم أساليب الحياة اليومية، ويكون التحضير إما بإنشاء المدن في منطقة كانت خالية منها من قبل، وإما بإعادة تنظيم بيئة قروية، وفي الحالة الأولى يهتم التحضير بنمو المدن الذي يرتبط بإدخال أشكال جديدة من الإنتاج والتبادل، وعلى هذا النمو يتم تحضير وسط أفريقيا وسيبيريا، أما في الحالة الثانية فيؤخذ في الاعتبار العمليات المختلفة لتحويل المناطق الريفية إلى المدن، بزيادة عدد سكانها، وإنشاء أشكال غير زراعية للإنتاج وأنواع النشاط وتأسيس المشروعات والمساكن وتوزيع الخدمات العامة[2].

هـ- المدينة: City

عرفها (بارك) بأنها منطقة طبيعية لإقامة الإنسان المتحضر، لها أنماط ثقافية خاصة بها، حيث تشكل بناءً متكاملاً يخضع لقوانين طبيعية واجتماعية وعلى درجة عالية من التنظيم لا يمكن تجنبها[3].

و- التغير الاجتماعي: Social Change

عرفه (أحمد زايد واعتماد علام) بأنه يشير إلى كافة أشكال التحول الجزئية أو الكمية التي تطرأ على البناء الاجتماعي والثقافي لمجتمع من المجتمعات تحدث عبر سلسلة متصلة من العمليات المستمرة عبر الزمن، ويكون لها نتائج بعيدة المدى، عبر المستويات المختلفة للبناء الاجتماعي[4].

حدود البحث:

1- **الحدود المكانية:** ويقصد به النطاق المكاني لإجراء الدراسة، حيث تقع وحدات التحليل والاهتمام ضمن الحدود الإدارية لمدينة الخُمس التي تقع في الجزء الشمالي الغربي من ليبيا، وتطل على البحر المتوسط، وتبعد عن مدينة طرابلس بحوالي 120 كيلومتر تقريباً في اتجاه الشرق.

2- **الحدود الزمانية:** تم إجراء هذا البحث خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2020م.

(1) Urban Growth System: Theories and methods, Department of Urban and regional planning and geo-information Management International Institute of Geo-information seince and Earth, 2007, p2.

(2) السيد حنفي عوض، علم الاجتماع الحضري، مكتبة وهبة، القاهرة، 1997م، ص30.

(3) السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003م، ص313.

(4) أحمد زايد واعتماد علام، التغير الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2006م، ص61.

3- **الحدود البشرية:** تم إجراء هذا البحث على عينة عشوائية من سكان مدينة الخُمس.

النظرية السوسيولوجية في دراسة التحضر:

أ- النظرية الإيكولوجية:

يعتبر (روبرت بارك) مؤسس هذه النظرية، فقد حدد الإطار العام لها حيث ذهب إلى اعتبار المدينة مكاناً طبيعياً لإقامة الإنسان المتحضر، حيث كان بارك مفتوناً بكثير من خصائص الحياة الاجتماعية في شيكاغو، ولذا فقط لاحظ بعض التصورات المهمة عن المدينة من أهمها[1]:

1- أنه رأى أن المدينة الحديثة عبارة عن بناء تجاري يدين في وجوده إلى السوق التي تتوسع المدينة حوله، وأكد أن المدينة الحديثة تتميز بالتقسيم المعقد للعمل، وهيمنة السوق التي أدت إلى انهيار الطرق التقليدية في الحياة الحضرية.

2- إنه رأى أن المدينة الحديثة تتسم بالبناءات الرسمية، عن طريق وجود ما يسمى بسيطرة البيروقراطيات على نطاق واسع، وستؤدي الأجهزة البيروقراطية، مثل البوليس والمحاكم والمؤسسات التطوعية الخيرية ومؤسسات الرفاهية الاجتماعية دوراً متزايداً في الحياة الحضرية.

3- إنه تصور أن المدينة – متأثراً بدراسات جورج زيمل – أصبحت الحياة فيها أقل عاطفية، وأكثر عقلانية عن الحياة في أي مكان آخر، بيد أنه كان واعياً في الوقت نفسه بأنه ربما يؤدي انهيار الروابط العاطفية التقليدية في المدينة إلى ظهور روابط اجتماعية جديدة معتمدة على جماعات المصلحة والعلاقات الثانوية.

وقد أُطلق على بعض المناطق في المدينة اسم "المناطق الطبيعية" وهذه المناطق هي مواطن للجامعات الطبيعية أو الفطرية للذين يوجدون في المدن الكبرى بشكل طبيعي، لأنهم غير مخططين، ويُعد وجودهم نتاجاً للقوى التي تعمل باستمرار على توزيع السكان ووظائفهم على نحو مبين داخل مجتمع المدينة المعقد[2].

كما رأى (بارك) أن المدينة عبارة عن بناء متكامل بمعنى أن ما يصدق عليها ينسحب على كل قسم من أقسامها الفرعية، بحيث تصبح لكل مجاورة من مجاوراتها خصائص متميزة استمدتها من خصائص سكانها، لتكشف عن استمرار تاريخي خاص بها، وعلى هذا الأساس فإن المدينة تمثل وحدة على درجة عالية من التنظيم من حيث المكان، انبثقت وفقاً لقوانينها الخاصة، ولقد انطلق (بارك) نتيجة لذلك من حقيقة أن العالم الطبيعي وحدة تتحرك وفقاً لقوى منتظمة، يمكن تحديدها

(1) Spates J, L, and Macaronis, II. op. cit., 2004, pp.40-41.

(2) محمد الجوهري، علياء شكري، علم الاجتماع الريفي والحضري، دار المعارف، القاهرة، 1999م، ص ص349-350.

بسهولة محاولاً نقلها إلى دراسة المدينة "بوصفها بيئة طبيعية" أيضاً، ومن ثم وضع هدف للدراسة الإيكولوجية مؤداه الكشف عن الأنماط المنتظمة في المكان للعلاقات الاجتماعية[1].

وفي منتصف الأربعينيات من القرن العشرين صاغ كل من (هاريس وأولمان) نموذج النوايات المتعددة الذي يذهب إلى أن نمو المدينة لا يعتمد على نواة واحدة، وإنما على نوايات متعددة، فهناك النواة الرئيسة في مركز المدينة، وهي منطقة النشاطات التجارية والخدمات الرئيسية، وهناك نواة تجارة الجملة والصناعات الخفيفة بالقرب من النواة الرئيسية، كذلك هناك نواة الصناعات على أطراف المدينة، وحول هذه النوايات تتوزع مناطق سكنية متنوعة، بعضها للدخل المحدود وبعض آخر للدخل المتوسط، وبعض ثالث للدخل المرتفع[2].

ب- نظرية الثقافة الحضرية:

تنطلق هذه النظرية من أعمال كل من (لويس ويرث وروبرت ردفيلر) ومن اتخذوا – على حد تعبير جورج – من المدينة متغيراً أساسياً لتفسير بعض الأنماط الحضرية، جعلت المدينة تأخذ محتوى ثقافياً خاصاً، وتصبح تبعاً لذلك متغيراً تحليلياً لتفسير هذا المحتوى، بحيث تعرض الثقافة الحضرية بوصفها طريقة للحياة. لذا فقد نظرت مجموعة من العلماء المحدثين في علم الاجتماع الحضري إلى التحضر من وجهة نظر مزدوجة، من حيث رؤية التحضر مرتكزاً جغرافياً للسكان والأنشطة (غير الزراعية) في موقع ذي شكل وحجم معينين، فهم في الوقت نفسه ينظرون إلى التحضر بوصفه انتشاراً جغرافياً لأنماط القيم والسلوك الحضري السائد فضلاً عن المؤسسات الحضرية القائمة[3].

فالحياة الحضرية على ذلك عملية تسعى في النهاية إلى إحداث التنظيم المكاني، بوصفه عنصراً من عناصر البناء الاجتماعي السائد بمنطقة جغرافية محددة.

وإذا كان البناء الاجتماعي يتكون من مجموعة متصلة منظمة من العلاقات الاجتماعية التي تبرز من خلالها أدوار الأفراد ووظائفهم، فإن للبناء الاجتماعي الحضري أهمية حيوية في تشكيل الشكل الحضري السائد فهو يتسم بخصائص معينة، لعل أهمها سيادة العلاقات غير الشخصية التي تظهر في شكل التفاعلات والعلاقات المستمرة بين الأفراد، كما أن درجة التجانس الثقافي بالمركز

(1) محمد ياسر الخواجة، علم الاجتماع الحضري بين الرؤية والنظرية والتحليل الواقعي، ط1، دار مكتبة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع، طنطا، 2008م، ص44.

(2) محمد ياسر الخواجة، المرجع السابق، ص48.

(3) محمد ياسر الخواجة، المرجع السابق، ص61.

الحضري تؤثر على كيفية ممارسة الأفراد لأدوارهم، وعلى نوعية العلاقات الاجتماعية السائدة بين سكاني النمط الحضري والوافدين إليه من المناطق الريفية[1].

ويُعد (أورسكار لويس) من الرواد الأوائل الذين تناولوا فكرة التغير الثقافي الذي تعرض له (الوافد الجديد) إلى المركز الحضري، وتدارس بعمق عملية التكيف الاجتماعي أو التوافق الاجتماعي التي يحاول تحقيقها هذا الوافد مع إطار ثقافي مغاير، كما أنه عولج ليس فقط نظرياً وإنما عن طريق الدراسات التجريبية أيضاً عن طريق أسلوب الحياة الذي يختاره في بعض الأحيان أو يضطره في غالبية الأحيان للمعيشة بالنمط الحضري، وفي إطار ذلك عرض لويس فكرته التي تأسست على تفرع ثنائي يميز بين نمطين للمعيشة في المجتمع الحضري وهما النمط الشعبي الحضري، والنمط الريفي الحضري[2].

ج- نظرية العولمة والفروق الريفية والحضرية:

تُعد محاولة تحديد الفروق الريفية والحضرية، وتحديد الخصائص المميزة لكل نمط محاولة قديمة في تاريخ الفكر الاجتماعي وعلم الاجتماع، بدأها المصلح الصيني (كونفوشيوس)، وفلاسفة الإغريق، مثل (أفلاطون وأرسطو) ومفكرو العصور الوسطى، كالقديس (أوغسطين وابن خلدون)، وقد استمرت هذه المحاولات في علم الاجتماع، وظهرت بشكل واضح في أعمال كل من (هواردسيكر وهربرت سبنسر وماكس فيبر) وغيرهم، ولعل أهم ما أثمرت عنه هذه المحاولات أنها طورت عدداً من الأدوات التصويرية التحليلية التي وجهت ما بُذل من جهود بعد ذلك لتطوير نظرية سوسيولوجية عن المجتمع المحلي الحضري، ولقد كان من أهم الأفكار التي ارتبطت بهذه المحاولات فكرة النموذج المثالي، والنمط التركيبي للمجتمع المحلي، والتي كانت تمثل حجر الزاوية في "نظريات التعارض" بوصفها تصورية متطورة لمعالجة المجتمع الحضري الحديث[3].

ثم قدم (جوبرج) إسهاماً نظرياً واضحاً في تناول قضية الفروق الريفية – الحضرية من خلال صياغة جديدة ترتكز على معالجة البناء السكاني للمجتمعات الريفية والحضرية عبر الزمان والمكان، اعتقاداً منه بأن هذه المعالجة تخدم مناقشة الأنماط الريفية – الحضرية في ثلاثة نماذج من المجتمعات الإنسانية هي:

1- المجتمعات التي تمر بمرحلة ما قبل الصناعة.

---

(1) علي مراد وسعيد ناصف، علم الاجتماع النظري، دار نور الإسلام، القاهرة، 2010م، ص21.

(2) علي مراد سعيد ناصف، المرجع السابق، ص27.

(3) جدعون جوبرج، علم الاجتماع الحضري المقارن، ترجمة السيد الحسيني، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة، 1999م، ص82.

2- المجتمعات الانتقالية أو النامية.

3- المجتمعات المتقدمة صناعياً وتكنولوجياً.

وذلك على اعتبار أن الجانب الريفي الحضري يختلف اختلافاً جوهرياً بين كل أنموذج اجتماعي وآخر، أي إن هذا البعد في المجتمع قبل الصناعي يختلف عن مثيله في المجتمع الانتقالي، وأخيراً عن المجتمع الصناعي المتقدم، ويرجع هذا الاختلاف إلى طبيعة الشكل التكنولوجي الذي يعتمد عليه كل من هذه النماذج الاجتماعية الثلاثة، وعلى الرغم من أن (جوبرج) عدَّ التكنولوجيا هي العامل الرئيسي في تفسير الفروق الريفية الحضرية، إلا أنه استخدم عوامل أخرى أثناء عملية التفسير هذه، حيث أن طبيعة المدينة نفسها مسؤولة عن بعض الظروف والاختلافات بين الريف والمدينة، حيث أن النموذج الحضري غالباً ما يتأثر بشكل السلطة أو القوة أو النظام السياسي والاقتصادي، ولذلك فإنه في المجتمع الرأسمالي يختلف عنه في المجتمع الاشتراكي، ومن جهة أخرى، فإن التكنولوجيا وحدها لا تستطيع أن تجعل حياة المدينة ممكنة، وإنما يتعين وجود عامل أساسي آخر، يتمثل في نمو إطار من المعرفة التنظيمية المعقدة[1].

لكن في ظل العولمة وآثارها على العلاقات الريفية – الحضرية، ذهب (ميجي) إلى أن مفهوم التقسيم الريفي الحضري المعتمد على التمييز المكاني، تقسيم مصطنع، ويحتاج إلى مراجعة شاملة في إطار نظرية واسعة للنمو الاقتصادي والحضري، ولذا رأى أنه بدلاً من التفكير في ثنائية الريفي – الحضري فإنه من الأجدى ضرورة الاهتمام بزيادة التنقل، حيث تكون القدرة المتزايدة لانتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والمعلومات هي العنصر الرئيس لعملية التقدم، وعلى هذا فإن الاستنتاج الوحيد الذي يمكن استخلاصه يتمثل في أن تدفق رؤوس الأموال والمعلومات هو تدفق سريع وغير مشروط، بينما مازال تدفق الأفراد والسلع – على الرغم من انكماش بُعدي الوقت والمسافة – خاضعاً لمحددات المكان، ولذا فقد أدرك كثير من المخططين على تركز العمليات على مركزية المناطق الحضرية، وتقلص المناطق الريفية، وعليه فإن ثورة التدفقات التي تتم على الصعيد العالمي، وتحدث بحرية، وفي قفزات سريعة جعلت من مهمة تعميم الديناميات الريفية – الحضرية أمراً بالغ التعقيد[2].

(1) جدعون جوبرج، المرجع السابق، ص79.

(2) محمد ياسر الخواجة، مرجع سابق، ص69.

الدراسات السابقة:

1 – دراسة عبد المالك عاشوري بعنوان: "التحضر وتغير البناء الأسري في المدينة الجديدة بالجزائر"[1].

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

أ- تقديم إطار نظري وتحليل التغيرات التي طرأت على الأسرة الجزائرية.

ب- محاولة الكشف عن التغيرات التي طرأت على بناء الأسرة الجزائرية نتيجة عملية التحضر.

ج- تسليط الضوء على تأثير التحضر على العلاقات الأسرية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

1- وجود تقلص في حجم الأسرة؛ وذلك من خلال ضعف الزواج الداخلي، وتزايد اتجاهات الزواج من غير الأقارب.

2- ارتفاع سن الزواج لدى الفتى والفتاة، وكذلك التقلص التدريجي لفارق السن بين الزوجين.

3- انتشار الزواج الأحادي، وهو دليل على تراجع القيم والتقاليد للأسرة الجزائرية التي كانت تؤيد نظام تعدد الزوجات وكذلك قيمة كثرة الإنجاب.

4- الإقبال على تنظيم النسل؛ مما انعكس على حجم الأسرة.

5- تزايد الاتجاه نحو عمل المرأة، وعلاقة الارتباط بين عمل المرأة والمستوى الاقتصادي والثقافي والعلمي لأفراد الأسرة.

6- مشاركة المرأة في المسؤولية الأسرية بجانب الرجل.

7- ظهور نوع من الديمقراطية والحرية وتراجع سلطة الأب.

2 – دراسة فيضي عمر المرابط بعنوان: "أثر النمو الحضري على بناء ووظائف الأسرة بمدينة طرابلس"[2]:

استهدفت هذه الدراسة التعرف على المتغيرات والعوامل المسؤولة عن النمو الحضري في طرابلس، واثره في ثقافة الأسرة، وعلى العلاقات الاجتماعية داخل بناء الأسرة، كما يهدف إلى بيان الناحية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسكانية والخدمات الاجتماعية، وقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج نذكر منها:

---

(1) عبد المالك عاشوري، التحضر وتغير البناء الأسري، "دراسة ميدانية في المدينة الجديدة"، "علي منجلي"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منثوري، قسطنطينة، الجزائر، 2010.

(2) فيضي عمر المرابط، أثر النمو الحضري على بناء ووظائف الأسرة بمدينة طرابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1996.

1- زيادة الهجرة من الريف إلى المدينة بالبحث عن فرص للعمل، والحصول على تعليم أفضل للأبناء.

2- زيادة حجم الأسرة، ويرجع إلى ارتفاع نسبة المتزوجين، وارتفاع نسبة المتزوجين، وارتفاع عدد المواليد، وقلة الوفيات وعدم استخدام وسائل منع الحمل.

3- تتجه للزيادة السكانية المتتالية من ارتفاع المواليد، وقلة الوفيات، وقلة الإمكانات المادية المتاحة لتغير محلي السكن زاد الإقبال على سكن الشقق.

4- لا يزال هناك تجانس اجتماعي بين جميع سكان المدينة، ووجود شبكة من القرابة والمصاهرة الجيدة التي تربط بين سكان المدينة، والحفاظ على العادات والتقاليد والقيم الريفية.

5- اقتصار عمل المرأة على التدريس والتمريض.

6- لايزال الأب مصدر السلطة، والأم يقتصر عملها على العناية بالأولاد والبيت.

3 – دراسة حمرا الكرو احميد بعنوان: "التحضر وتغير الادوار الأسرية، دراسة ميدانية بالحي الشعبي ديار الزيتون بمدينة عزابة، ولاية سكيكدة، الجزائر"[1]:

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

أ) تشخيص الواقع الفعلي لظاهرة التحضر، وذلك من خلال معرفة تأثير الوسط الحضري على التحولات التي تطرأ على الأسرة الجزائرية الساكنة في الأحياء الشعبية، من خلال إبراز مدى تغير الأدوار والمكانات داخل الأسرة.

ب) تشخيص الواقع الفعلي لتغير الأدوار في مجتمع الدراسة.

جـ) محاولة الكشف عن تغير الأدوار والمكانات في سياق التحولات التي تطرأ على الأسرة الساكنة في الأحياء الشعبية.

د) محاولة التعرف على تأثير تحولات الحياة الحضرية على العلاقات الاجتماعية: الأدوار والمكانات.

وتوصلت الدراسة إلى بعض النتائج نذكر منها:

1- أن التحضر غير من بناء الأسرة وتغير أدوارها.

2- أن هناك بعض المؤشرات ساعدت على تغير وظيفة الأسرة في الوسط الحضري، مثل عمل المرأة، وضيق المسكن، والتعليم.

(1) حمرا أكرو احميد، التحضر وتغير الأدوار الأسرية، دراسة ميدانية بالحي الشعبي ديار الزيتون بمدينة عزابة، ولاية سكيكدة، الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسطنطينة، 2008.

3- بينت الدراسة أن للظروف الاقتصادية والسكن أثراً على توزيع المكانات والأدوار داخل الأسرة، وكذلك على أشكال التنشئة الاجتماعية، فعملية التحضر والتغير الاجتماعي زادت من تطور الحياة الأسرية.

4- أن المجتمع الحضري يفرض تحولات في العلاقات القرابية مما ساعد على ظهور علاقات مع جماعات جديدة كانت في السابق موصلة مجالياً.

4 – دراسة بعنوان: "الزواج في المدينة في أوقات التحضر السريع[1]:

لقد غيرت العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والديموغرافية مدن غرب أوروبا بقوة خلال القرن التاسع عشر، وبخاصةً خلال هذا الوقت، إذ أصبح الجزء الشمالي في بلجيكا (فلاندرز) متحضراً جداً، كما أن دراسة التطور طويل الأمد لنموذج الزواج في مدن "أنتوبرب ألست وغنت" تعطي صورة مفضلة لتطور أنموذج الزواج الحضري، وفي هذا المقال سيكون هناك تأكيد خاص على الفروق الجنسية والاجتماعية والهجرة، كما تؤكد النتائج وجود فرق أو تنوع ذكرى أنثوي بين المجموعات الاجتماعية والمهاجرة المتنوعة، في سن الزواج أولاً.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الاختلافات المناطقية مرئية أيضاً في مدينة أنتوبرب، كما سببت الهجرة الكثيفة تطوراً فريداً في الزواج الأول خلال العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر الذي يظهر في مدن النسيج الست وغنت خلال هذا الوقت.

5 – دراسة فاتن شريف بعنوان: "الأسرة والقرابة"، دراسات في الأنثربولوجيا الاجتماعية[2]:

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على تأثير التحضر على العلاقات الاسرية التي تشمل علاقة الزوجين وعلاقة الوالدين بالأبناء، وعلاقة الأخوة ببعضهم، وذلك من خلال دراسة مقارنة لقرية تقليدية تفتقر إلى المقومات الحضرية، وقرية تجمع بين الخصائص الريفية والحضرية.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- إن للتحضر تأثيراً على زيادة نسبة التعليم بين الأبناء حتى المرحلة الجامعية، وانخفاض نسبة الأمية في قرية (القماش) عنها في قرية (الدنابيق).

2- تُعد القرية المتحضرة جاذبة للسكان؛ لاتساع مجالات العمل في الصناعة والتجارة، بينما القرية التقليدية طاردة للسكان، لأن مساحة الأرض الزراعية محدودة.

---

(1) Moreels, Sarah: Matthijs, koen: Marriying in the city in times of rapid urbanization (References) 2011, P-78.

(2) فاتن محمد شريف، الأسرة والقرابة، دراسات في الأنتروبولوجيا الاجتماعية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2005، ص35.

3- يُعد نمط المساكن الحضرية أكثر انتشاراً في القرية المتحضرة، ويتجه نحو المساكن الرأسية، بينما أغلب المساكن في القرية التقليدية تتميز بالاتساع الأفقي، مع ملاحظة أنه على الرغم من استقلال الأبناء في مسكن مستقل إلا إن الروابط العائلية لازالت قوية.

4- مكونات المسكن في القرية المتحضرة تماثل مكونات المسكن في المدن، أما في القرية التقليدية فمن الملاحظ الحرص على وجود حظائر للحيوانات ضمن مكونات المسكن أو ملحقة به.

5- اتجاهات المرأة نحو العمل متزايدة في القرية المتحضرة عنها في القرية التقليدية.

6- ليس هناك تأثير للتحضر فيما يخص تأثير إسهام المرأة الاقتصادية في اتخاذ القرارات الأسرية.

من خلال ما سبق ذكره يجدر بنا أن نوضح موقف دراستنا الحالية من الدراسات السابقة، وانطلاقاً من عرض تلك الدراسات على المستوى العالمي والعربي والمحلي، والتي لم يكن اختيارها من تلقاء نفس الباحث، بل ناتجاً من مدى أهميتها بالنسبة إلى موضوع البحث من حيث الفكرة والنتائج التي يتوصل إليها، وكذلك نظراً لما لمسه الباحث فيها من أوجه التشابه مع البحث الحالي، بغرض إحداث مقارنات فيما بينها، يمكن القول إن هذا التنوع في عرض هذه الدراسات سيستخدم في موضوع البحث، وعليه فإن هذه البحث يحاول الكشف عن انعكاسات التحضر على الحياة الاجتماعية في المجتمع الليبي.

أشكال التحضر:

1 – التحضر السريع (Rapid Urbanization):

يقصد بالتحضر السريع تلك الحالة التي يمر بها النمط الحضري لبعض المجتمعات، وتتسم بتركيز سكاني شديد، وتحول سريع من النشاط الزراعي إلى الأنشطة الصناعية أو التجارية أو الخدمية (دون المرور في الغالب بالمرحلة الاقتصادية التقليدية)، وتغير مادي سريع وملموس دون أن يلاحقه تغير معنوي يمس القيم الاجتماعية والثقافية السائدة بالدرجة نفسها من السرعة[1].

والتحضر السريع مفهوم شاع استخدامه مؤخراً في الدراسات الحضرية؛ نتيجة ظروف عامة نوجزها في اربعة نقاط رئيسية[2]:

(1) فيليب هاوزر، "مشكلات التحضر السريع، ترجمة السيد الحسيني، في دراسات علم الاجتماع الريفي والحضري"، دار الكتاب للتوزيع، 1990، ص68.

(2) فادية عمر الجولاني، علم الاجتماع الحضري، المكتبة المصرية، الاسكندرية، 2004، ص84.

أ) الزيادة السكانية الهائلة التي اتسمت بها المجتمعات الآخذة في النمو، فضلاً عن موجات الهجرة المتلاحقة التي تفذ إلى مراكزها الحضرية.

ب) أن هناك كثيراً من المجتمعات التقليدية قد اتجهت مباشرة إلى نمط التحضر السريع، ولكنها لم تكن تقليدية في تحضرها، وإنما كانت تقليدية بشكل عام في كل أنماطها المعيشية.

ج) أن الأحوال الاقتصادية لبعض المجتمعات قد أتاح لها الفرصة للوصول بمعدل أسرع لهذا النمط، فوجود مقومات الصناعة مثلاً بأحد المجتمعات وتركزها في شكل مجتمع صناعي بمركز حضري – أو أكثر – يدفع دون شك إلى حدوث تحول سريع الدرجة بالأنساق الكلية لهذا المجتمع بعامة، وفي نمطه الحضري بخاصة.

د) إن معظم المجتمعات التي تمر بمرحلة التحضر السريع تعاني مما اصطلح عليه بالهوة الثقافية "وهي الحالة التي يقع فيها المجتمع عندما تسير معدلات التغير المادي فيه بصورة متسارعة، لا تستطيع معدلات التغير المعنوي (الفكري) ملاحقتها، ويظل الفارق بينهما كبيراً ومتعاظماً، ومن تم لا يتمكن المجتمع من استيعاب أنماط التغير المادي استيعاباً حقيقياً.

الظروف التاريخية الداخلية التي أدت إلى نشأة التحضر السريع[1]:

1 – الظروف السكانية:

وترتبط بالهيكل الديموجرافي السائد في المجتمع، وبصفة خاصة ما يتعلق منه بالزيادة الطبيعية للسكان، فمن الملاحظ أن المجتمعات التي تتصف بتحضر سريع يرتفع فيها صافي الزيادة الطبيعية؛ بسبب وجود فارق كبير بين معدلات المواليد والوفيات، فهناك انخفاض نسبي في الأولى، ولكن الانخفاض المذهل في الثانية (معدلات الوفيات) هو السبب المباشر في حدوث الفارق الكبير الذي ينعكس على تضخم المدن بسكانها.

2 – الظروف الاقتصادية:

وتتحدد في تنمية مورداً اقتصادياً كان متاحاً في المجتمع، ولكنه لم يكن مستقلاً، أو حدوث تحول من مورد إلى مورد آخر بديل، يتسبب عنه ارتفاع ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي؛ ثم ينعكس في صورة ارتفاع في متوسط دخول الأفراد، ويتشكل الهيكل الاقتصادي بالمجتمعات ذات نمط "التحضر السريع" إما من الصناعة وحدها أو التجارة وحدها أو الاثنين معاً.

(1) محمود الكردي، "التحضر دراسة اجتماعية، الكتاب الأول، القضايا والمناهج"، الدوحة، دار قطري بن الفجاءة، 1994، ص79.

3 – الظروف الاجتماعية والثقافية:

وتتصل مباشرة بالبناء الاجتماعي القائم، وبنوعية العلاقات الاجتماعية السائدة، فالمجتمع الذي يشهد نمطاً للتحضر السريع هو مجتمع "تحولي" ينتقل من شكله التقليدي إلى نمطه المحدث، بما يترتب على ذلك من تغيرات بعضها جذري يتصل بالأنساق الاجتماعية الرئيسية (اقتصادية، وقرابية، وقيمية) وبعضها سطحي يقع نتيجة احكاك المجتمع بغيره من المجتمعات.

الظروف التاريخية الخارجية التي مهدت إلى نشأة التحضر السريع[1]:

1 – الهجرة الدائمة أو المؤقتة:

من الملاحظ أن هناك هجرة تنمو في المجتمع الذي يتصف بالتحضر السريع سواء أكانت هجرة وافدة إليه، أم نازحة منه، ويختلف نمط الهجرة (وافدة كانت أو نازحة) بين دائم ومؤقت، ويبدو أن العمالة هدف أساسي مرتبط بكلا الشكلين، فالسعي بحثاً عن فرصة أفضل للعمل المرسل للمهاجرين أو المستقبل لهم وذلك من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

2 – العلاقات الاقتصادية الدولية:

إن معظم بلدان العالم الثالث (التي تبرز فيها نمط التحضر السريع) تتخصص في إنتاج المواد الأولية التي تصدرها غالباً إلى الدول المتقدمة (وبخاصة تلك التي تفرض سيطرتها الاقتصادية عليها) الأمر الذي يتسبب عنه عادة حالة من السيولة النقدية، حيث تتجه مرة أخرى إلى ذات الدول (المتقدمة) ساعية إلى شراء السلع الكمالية والترفيهية.

3 – الاحتكاك الثقافي:

فغالباً ما يتسم مجتمع التحضر السريع بالانفتاح على العالم الخارجي، وذلك في محاولة منه لتحقيق استفادة، فنتيجة احتكاكه الثقافي مادياً ومعنوياً بالمجتمعات الأخرى، غير أن حقيقة ما يحدث قد يختلف كثيراً عما استهدف، فقد يعيش المجتمع على هامش ثقافة المجتمع الآخر، لا يأخذ منه إلاَّ بقدر ما يقدم له، ويرضى به ذلك المجتمع الآخر؛ ومن تم يوصف المجتمع الحضري في بعض البلدان النامية بأنه مجتمع هامشي غالباً.

وينتج عن نمط التحضر السريع بعض المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وتختلف هذه المشكلات في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية، ففي الدول المتقدمة يمثل التحضر – في وقت واحد – ظرفاً سابقاً، ونتيجة لارتفاع مستوى المعيشة، حيث ارتبط التحضر في هذه الدول بزيادة

(1) محمود الجوهري وآخرون، "دراسات في علم الاجتماع الحضري"، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1995، ص42.

تقسيم العمل والتخصص وتقدم التكنولوجيا وارتفاع مستوى المهارة الإنتاجية، أما في الدول النامية فلم يرتبط التحضر ارتباطاً واضحاً بهذه المتغيرات، حيث لا يشير التركز السكاني الحضري في هذه الدول إلى سيطرة واضحة للإنسان على الطبيعة، بل إن هذا التركز يمثل نتيجة أساسية لهجرة السكان الريفيين إلى المدن حيث يواجهون البطالة والفقر[1].

2 – التحضر الزائد (Over urbanization):

يعرف التحضر الزائد بأنه الحالة التي يعيش فيها السكان في أماكن حضرية، ونسبة السكان تفوق إمكانيات النمو الاقتصادي لتلك الأماكن، إذ برز هذا النمط من التحضر بشكل واضح في بعض مدن البلدان النامية، حيث بدأت تلك المدن تنمو بشكل انفجاري من حيث إنها تأوي أعداداً كبيرة من السكان، يعيشون فيها بشكل لا يتوافق مع مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية في تلك البلدان، بشكل كان له آثاره السلبية على تلك المدن وجوانبها المختلفة[2].

إن التحضر الزائد بالمفهوم السابق أصبح ظاهرة لافتة للنظر بالبلدان النامية، إذ إن طبيعته ترتبط مباشرة بديناميت ما يحدث بهذه البلدان، وما يقع من تغيرات اجتماعية واقتصادية لا تمس الإطار المكاني فقط، بل تشمل جوانب المجتمع المختلفة، وما يترتب عليها من مشكلات وما تحدثه من تغير جذري في الأنساق الأساسية للبناء الاجتماعي، الأمر الذي جعل هذه الظاهرة محل اهتمام كثير من الحكومات والباحثين والمنظمات والهيئات الدولية، في محاولة للتعرف على عوامل تكوينها ومظاهرها واتجاهاتها ونتائجها[3].

عوامل التحضر:

1 – العوامل الجغرافية "الأيكولوجية":

يمكن تحديد الأنماط الأيكولوجية للمجتمعات المحلية بوجه عام في العوامل الجغرافية التي تشتمل على ظروف المناخ والطبوغرافية والمواد البيئية والطبيعة، على الرغم من التطور الهائل الذي أحرزه الإنسان بفضل تراكم المعرفة العلمية والاختراعات التكنولوجية في مجال التوافق والسيطرة على الطبيعة وتسخيرها لخدمة الإنسان[4].

---

(1) حسام صالح، علم الاجتماع الحضري، منشورات جامعة الملك فيصل، الرياض، 2005م، ص7.

(2) حمدي علي أحمد، المجتمعات الجديدة بين سياسة الانتشار الحضري والتنمية المتوازنة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2009م، ص18.

(3) محمود الكردي، التحضر، دراسة اجتماعية، الأنماط والمشكلات، دار المعارف، القاهرة، 1996م، ص173.

(4) مريم أحمد مصطفى، السيد عبد العاطي السيد، السيد رضا غنيم، التغير ودراسة المستقبل، دراسة المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002م، ص ص233، 236.

2 – العامل الاقتصادي ودوره في التحضر:

تشير كلمة العوامل الاقتصادية إلى مجموعة من الظواهر التي تتعلق بالحياة المادية للمجتمع ووسائل تنمية موارد ثروته، وإنتاج هذه الثروات وتداولها وتوزيعها واستهلاكها، وهي تضم العناصر التي تنتج السلع والخدمات مثل: الأرض والموارد الطبيعية، والقيم الثقافية، والمعرفة الفنية، ورأس المال، والتنظيم والعمل الذي يتمثل في مهارات الأفراد(1).

3 – العامل الاجتماعي والثقافي (الهجرة) ودوره في التحضر:

إلى جانب الزيادة الطبيعية للسكان، أسهمت الهجرة أيضاً في عملية التحضر، وقد أدت دوراً مهماً في عملية التحضر التي تعرضت لها مدن العالم.

والهجرة ظاهرة اجتماعية وجدت وما زالت توجد في كل زمان ومكان، وهي تعني الارتحال من موطن وتركه إلى غيره مدة قصد تقصر أو تطول، وتضم الهجرة مهاجرين قادمين إلى أنماط جديدة من العلاقات ليسوا مجرد خدم كما كان الأمر في العصور القديمة(2).

ومن هنا يجب أن ننظر إلى الهجرة على أساس كونها ذات دلالة واضحة على التغير الاجتماعي، فطالما كانت عملية التصنيع تخلق حركات سكانية ذاتية من الريف إلى الحضر، ومن مدينة لأخرى في البلد نفسه ومن مجتمع لآخر، وهو الأمر الذي يجعلنا نؤكد أن المدينة قد أصبحت منطقة لجذب السكان في حين أصبح الريف منطقة لطرد السكان(3).

وغالباً ما تكون الفئة المهاجرة من الريف إلى المدينة هي فئة القوى البشرية العاملة، بحيث تهاجر فئة الشباب المكافح والطموح، مما يؤثر بالطبع على الخصائص الديموغرافية للريف والحضر، وكذلك مدى توازن التوزيع السكاني، خاصة درجة التخلخل بين المدن والقرى(4).

خصائص الحياة الحضرية:

1 – تتناسب الحضرية طردياً مع عدد السكان:

بحيث كلما ازداد عدد السكان في مدينة ما ارتفعت فيها نسبة الحضرية ارتفاعاً ملحوظاً، فيرتبط بساكني الحضر ظاهرة لافتة، ونقصد بها "التركيز السكاني"، فهناك تيار من الهجرة يتدفق من المناطق المحيطة بهذا المركز إلى بؤرته بحثاً عن فرصة عمل جديدة، أو أفضل من السابقة،

(1) محمود الجوهري وآخرون، دراسات في الاجتماع الريفي والحضري، دار الكتب الجامعية، الطبعة الثانية، 1995م، ص6.
(2) عبد المنعم بدر، دراسات في التنمية الريفية، دار المعارف، القاهرة، 1999م، ص81.
(3) السيد الحسيني، المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار المعارف، القاهرة، 1981م، ص279.
(4) صلاح العبد، التوطين والتنمية بالوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993م، ص381.

وهكذا تكون ظاهرة التركيز السكاني بالمركز الحضري، وتبدأ تأثيراتها بعد ذلك في الظهور، وتؤثر بدورها على أنماط الحياة بالمركز[1].

2 – شكل العلاقات الاجتماعية:

فقد نجد قرية من القرى يزداد عدد سكانها زيادة كبيرة جداً، وقد تجد أخرى عدد سكانها قليل، فالعبرة ليست بعدد السكان، ولكن بنوع العلاقات الإنسانية وطبيعتها التي تميز الحياة الحضرية عن الريفية[2].

وفي هذا الصدد يرى "لويس ويرث" أنه كلما كبر حجم المدينة، قل احتمال معرفة عدد الأفراد ببقية سكانها معرفة مباشرة وشخصية، الأمر الذي يؤدي إلى تغير طابع الحياة الاجتماعية، ولأن عدد الأشخاص الذين يتصل بهم الفرد أو يعتمد عليهم في المدينة كبيراً نسبياً فإن العلاقات الاجتماعية التي يكونها في المدينة تتسم بأنها سطحية وغير شخصية، وعليه تكون العلاقات الاجتماعية بين الأفراد في المدينة ثانوية ونفعية أكثر من كونها أولية وتكاملية وعاطفية[3].

3 – عدم التجانس أو التغاير الاجتماعي:

عدم التجانس هو النتيجة الحتمية لظاهرة التحضر بوصفه عملية تركز مجموعة كبير من السكان في منطقة صغيرة، ومحددة، ويبدو هذا الارتباط بين هذين المتغيرين واضحاً، إذا وضعنا في الاعتبار حقيقة أن الكثافة السكانية الحالية تزيد إلى أقصى درجة ممكنة من عملية المناقشة، سواء على المكان أم على الامتيازات والإمكانات المتاحة، كما تدفع وباستمرار إلى التخصص، والنتيجة التي تخلص إليها على حد تعبير (لويس ويرث)، هي أنه كلما ازداد عدد الأفراد الذين يشتركون في عملية التفاعل ازدادت إمكانات التمايز بينهم، ولذلك فإنه من المتوقع أن تتدرج السمة الشخصية لسكان المجتمع الحضري ومهنهم وحياتهم الثقافية وأفكارهم وقيمهم على امتداد تتسع فيه الهوة بين طرفيه على نحو أكثر وضوحاً عنه في المجتمع الريفي[4].

4 – التسامح الاجتماعي:

وهو الرغبة في منح الحريات المدنية للأشخاص وذوي الأقليات والديانات والرؤى السياسية المختلفة، أو السماح للتعبير بحرية عن الأفكار المختلفة ومعاملة الآخرين وفقاً لمعايير عامة مستقلة عن الاختلافات القيمية، وقد أكد (ويرث) ارتباط هذا التسامح بطبيعة المجتمع الحضري الذي يتميز

(1) فادية عمر الجولاني، علم الاجتماع الحضري، مرجع سابق، ص95.
(2) محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري (مدخل نظري)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997م، ص69.
(3) محمد ياسر الخواجة، علم الاجتماع الحضري، مرجع سابق، ص23.
(4) السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، مرجع سابق، ص231.

بتنوع الثقافات الفردية، وتعدد أنماط الشخصيات وتمايز مستويات السلوك، وسيطرة العلاقات السطحية، كل هذا جعل التسامح ضرورة لا غنى عنها في مجتمع يتطلب من أفراده أن يكونوا على وعي ودراية بالمعايير الثقافية المختلفة المتباعدة، وأن يتفاعلوا مع بعضهم البعض على هذا الأساس، ولذلك تكشف المناطق الحضرية باستمرار عن حدود أكثر اتساعاً للتسامح في كثير من المسائل المرتبطة بأنماط السلوك والأخلاقيات، والعقيدة الدينية، والحرية السياسية، والأذواق، والمواصفات ووسائل شغل أوقات الفراغ[1].

5 – الحياة الحضرية أوسع نطاقاً من الحياة الريفية:

ففي الحياة الحضرية يكون الشخص حراً في نوع تعليمه وحرفته وسكنه وطريقة حياته الخاصة والعامة، بينما في الريف نجد كل الظروف العائلية تفرض على الشخص كثيراً من أنماط السلوك يضطر إلى تنفيذها بحذافيرها، فهو ليس حراً طليقاً، ولكنه مقيد ومكبل بقيود العادات والتقاليد التي تخضع لها قريته، فهو لا يستطيع أن يأتي بجديد، أو يقوم بالتعبير الخلاق، وإنما يدور في إطار ضيق محدد تماماً بعكس الحياة الحضرية، ففيها التجديد، والخلق والإبداع، أي أن الحضرية دينامية وليست استاتيكية[2].

أهم المشكلات الاجتماعية الحضرية المعاصرة:

تعد المشكلات الحضرية مشكلات معقدة ومتشابكة، ومن ثم تتطلب تبني رؤية شمولية لفهمها وتشخيصها وتحليل جوانبها وأبعادها المتنوعة والمتعددة، فمشكلة البطالة مثلاً ليست منفصلة عن مشكلات أخرى، مثل الفقر والجريمة والأمية والإسكان الحضري، وانخفاض الإنتاجية وتدهور الاقتصاد الحضري، كما أنها ليست منفصلة كذلك عن مشكلات البيئة الحضرية، مثل الازدحام والتلوث بالإشكالية المختلفة، فضلاً عن المشكلات التي تتعلق بالبنية الأساسية إلى جانب المشكلات الثقافية، مشكلات التكيف الاجتماعي وغيرها من المشكلات الحضرية الأخرى[3].

1- مشكلات البطالة الحضرية:

تمثل مشكلة البطالة الحضرية إحدى المشكلات الخطيرة التي تعاني منها معظم المدن الكبرى، وبخاصة العواصم في البلدان النامية؛ وذلك لأن الاقتصاديات الرسمية في آسيا وأفريقيا وأمريكا

(1) محمد ياسر الخواجة، علم الاجتماع الحضري، مرجع سابق، ص ص25 – 26.

(2) محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري، مرجع سابق، ص ص97 – 89.

(3) أميرة مشهور، عالية المهدي، القطاع غير الرسمي في شياخة معروف، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث المجتمعات الحضرية والمدن الجديدة، القاهرة، 2000، ص4.

اللاتينية غير قادرة على امتصاص واستيعاب التدفق الهائل للعمال، ومع الوضع في الاعتبار معدلات التحضر العالية في تلك البلدان، فإن مدتها تحتاج إلى وظائف جديدة، وكنتيجة لذلك، فإن عدداً ضخماً من الفقراء الحضريين في البلدان النامية ينظمون حياتهم من خلال ممارسة أنشطة من أجل البقاء والاستمرارية، أو يعملون في وظائف غير رسمية، هذه الوظائف تعني الإنتاج والتبادل خارج نطاق السوق الرسمي، فهي سلسلة من الخدمات مثل جمع النفايات، والخدمة في المنازل، والعمل في المحلات التجارية الصغيرة، وأعمال البناء والتشييد، وتذكر الإحصاءات أن الوظائف غير الرسمية قد بلغت حوالي 75% من حجم التوظيف الحضري في بعض البلدان الإفريقية، وما بين 30 – 50% في أمريكا اللاتينية[1].

إن البطالة الحضرية تتخذ شكل عدم توافر الإمكانيات اللازمة للعمل أو التوظيف حتى يجبر الناس على العمل في النشاط الاقتصادي المتاح، ومن ثم ينتشر الفقر وعدم الإنتاجية بسبب عدم وجود مصادر للأمن الاجتماعي، وعدم وجود بدائل للتأمين ضد البطالة، أو التدريب على وظائف في قطاع العمل الرسمي، وعليه فإنه كلما ارتفعت معدلات البطالة، ازدادت نسبة الفقر، وزاد عدد الفقر سواء على المستوى الريفي أم على المستوى الحضري، ولاشك في أن مواجهة تلك التحديات يُعد مدخلاً ضرورياً لمواجهة مشكلة البطالة، ومن ثم الحد من معدلات الفقر الذي أصبح يمثل أهم وأخطر المشكلات التي تواجهها الحكومات والأنظمة السياسية على مختلف أنمطاها وأشكالها.

2- مشكلة الفقر الحضري:

إن مشكلة الفقر الحضري وبخاصة في المدن الكبرى في البلدان النامية تُعد من أعقد المشكلات الحضرية وأخطرها، وتعد في الوقت ذاته سبباً لبعض المشكلات الحضرية الأخرى، مثل الجريمة والبطالة والانتشار المتزايد للمناطق، والمستوطنات العشوائية، والمناطق الحضرية الفقيرة، فضلاً عن أن تلك المشكلة ليست منعزلة عن مشكلة الفقر الذي تعاني منه تلك البلدان، نتيجة لبطء معدلات نموها الاقتصادي من ناحية، والتضخم السكاني من ناحية أخرى، وعلى صعيد آخر تُعد تلك المشكلة واستمرار تزايد معدلاتها سبباً أساسياً لتخلف تلك البلدان، وعليه فالمشكلة معقدة ومتشابكة وذات أبعاد وجوانب متعددة، وتشير إحدى الدراسات الحديثة التي تناولت الفقر الحضري في البلدان النامية إلى أن رفاهية المقيمين في المدينة في البلدان النامية تعتمد بشكل أساسي على معدل النمو، وحجم تلك المدن، ففي مدن أمريكا اللاتينية وشمال أفريقيا وآسيا؛ يبلغ معدل النمو السنوي أكثر من

(1) World Resources 1996-1997: Chapter L, "Cities and The Environment", What fuels urban growth, op, cit 2002. P3.

5% وأن سبب ذلك يرجع إلى معدلات النمو الحضري المرتفعة التي تؤثر على قدرات ووظائف المدن؛ لتلائم احتياجات الأفراد[1].

وتؤكد الإحصاءات الحديثة أنه يوجد في الدول النامية ما يقرب من بليون فرد يصارعون يومياً الفقر الذي يهدد حياتهم، ونظراً لأهمية وخطورة مشكلة الفقر الحضري ليس فقط على مستوى البنى والاقتصاديات الحضرية، ولكن أيضاً على مستوى الاقتصادات القومية للبلدان النامية؛ وبخاصةً الفقيرة منها من جانب، ولتزداد معدلات الفقر خلال العقود الماضية من جانب آخر، فقد احتلت تلك المشكلة أهمية خاصة على الصعيدين النظري والتطبيقي، ومن ثم قُدمت محاولات كثيرة لتفسير المشكلة وتحديد عواملها، وأسبابها، وأبعادها، وانعكاساتها، غير أن التحليل المتعمق لتلك المشكلة من حيث مفهوم الفقر الحضري وأبعاده وعوامله، وتأثيراته المختلفة[2].

وانطلاقاً من ذلك فإن منظري التبعية قد فسروا مشكلة الفقر الحضري التي تعاني منها الدول النامية في ضوء عوامل وأسباب خارجية تتعلق بالدور الذي لعبته الرأسمالية الدولية لإفقار تلك الدول من ناحية، وأيضاً الاستغلال الذي تمارسه الرأسمالية، الذي يدعم بدوره التناقضات والصراعات الاجتماعية والطبقية الداخلية من ناحية أخرى، وفي ضوء ذلك يرى منظروا التبعية أن التخلص من الفقر بشكل عام، والفقر الحضري بشكل خاص، الذي تعاني منه تلك البلدان يتطلب التحرر من الاستغلال الداخلي والخارجي؛ وذلك لإتاحة الفرصة أمام تطبيق استراتيجية تنموية عادلة.

3- مشكلة العنف الحضري:

الواقع أن مشكلة العنف بشكل عام على اختلاف أنماطه وأساليبه أصبحت تمثل مشكلة عالمية، وبخاصة خلال السنوات الأخيرة، الأمر الذي أصبح معه من الصعوبة أن تقوم دولة بمفردها مهما كانت إمكانياتها لمواجهة تلك المشكلة والتصدي لها، فمشكلة العنف الحضري ليست بمعزل عن المشكلات الحضرية الأخرى (الأمية، البطالة، الجريمة، الفقر) كما أنها في الوقت ذاته ليست بمعزل عن المشكلات الاجتماعية العامة، فهي مشكلة معقدة ومتشابكة، ولذلك فإن فهمها وتحليلها يتطلب الوعي بتلك الجوانب جميعها، فمفهوم العنف الحضري يُعد مفهوماً غامضاً ومحاولة إيجاد بناء نظري له تُعد هي الأخرى أمراً صعباً، حيث تشير بعض التحليلات أن محاولة وضع خط فاصل بين العنف الريفي والعنف الحضري تُعد محاولة مضللة ومشوشة؛ لأن معدلات أو نسب المنحرفين يمكن أن ترتفع في المناطق الريفية، وأن الفارق بينهما كما يرى (Apollos & Kuria)

(1) Scoot Campbell, "the changing Rol and identiy of capital cities the blobal era "paper presented of the association of American Grographe is Annual meeting Pittsburgh april 4-8-2000. P.14.

(2) سعيد ناصف، علم الاجتماع الحضري، دار نور الإسلام، القاهرة، 2010، ص21.

هو فارق في الشدة ومعدل الحدوث، وأن ذلك هو ما يمكن من خلاله أن نميز بين العنف الحضري والعنف الريفي، فنمط الحياة الريفي يختلف عن نمط الحياة الحضري، ومعظم الأفراد الذين يعيشون في المناطق الحضرية هم أفراد محرومون ومحبطون، ومن ثم فالعنف وفقاً لنظرية (الإحباط – العدوان) يأتي دائماً من الإحباط[1].

وتذهب بعض التحليلات إلى أن تمت فئات ثلاث للعنف الحضري، وأن تلك الفئات ذات صلة مباشرة بطبيعة الصراع الحضري وتأثيراته، وتتمثل هذه الفئات في: العنف السياسي الذي يشتمل على العنف الموجه ضد الدولة، وعنف الدولة ضد المشاغبين، والعنف العرقي، وأخيراً العنف الإجرامي، وتؤكد هذه التحليلات أن معظم الدراسات والبحوث التي أجريت على العنف المدني قد ركزت اهتمامها على العنف السياسي الذي يتخذ أشكالاً مختلفة، مثل الشغب والتمرد والعصيان والثورة، وهو عنف جماعي يوجه ضد الدولة؛ نتيجة لعدم الرضا عن أدائها، أما العنف الثاني فيشتمل على العنف العرقي أو العنصري والديني (الجماعات الدينية)، أما العنف الإجرامي فيشتمل على السطو والقتل، وتختلف مصادره، ولكنها لا تفتقر إلى المضمون والمعنى السياسي بالضرورة، فالمنظرون منذ (دور كايم وحتى جونسون) يتفقون على أن تآكل القيم الأخلاقية للمجتمع يُعد المفتاح الرئيسي للعنف الديني، ويشير هذا العنف إلى انهيار السلطة الأخلاقية للمجتمع، كما يشير إلى الاغتراب عن المجتمع[2].

ولاشك أن النمو الحضري المتزايد الذي تشهده المدن الكبرى في العالم يُعد أحد العوامل المسؤولة عن ارتفاع معدلات العنف الحضري، وبخاصةً في البلدان النامية؛ وذلك يرجع إلى عدم التوازن بين النمو الحضري ومعدلات النمو الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية من ناحية، وازدياد معدلات الفقر والفقراء من ناحية أخرى.

واقع المجتمع الليبي "تحليل تاريخي بنائي":

1- حجم السكان ونموهم في ليبيا:

إن ظاهرة النمو السكاني تعد أكبر الظواهر الديموغرافية وضوحاً، حيث يرتبط النمو بالزيادة الطبيعية، والتي حتماً ستؤثر إيجابياً على حجم السكان وتزايدهم تعداداً بعد آخر، بخاصة بعد التحسن في مستوى المعيشة، والمستوى الصحي الذي نتج عنه انخفاض في معدل الوفيات بشكل ملحوظ ويعبر عن النمو السكاني الطبيعي بأنه الفارق بين عدد المواليد وعدد الوفيات دون حساب

(1) Licia V, and Maghac, "Urban Research Latin America". Toward Research Agenda. Unesco. http://www.unesco.org/most/valleng.htm.2009. P12.
(2) Machira Apollo's "Urban Violence", Wysiwyg//7/http: //www.crkenya.zom.com /violenve.htm.2008. P5.

الأفراد زيادة أو نقصاناً عن طريق الهجرة، والتي هي الزيادة غير الطبيعة التي تسهم في الزيادة السكانية بالمناطق المهاجر إليها (الجاذبة) والعكس في المناطق (الطاردة) المهاجر منها، يُفهم من ذلك أن النمو السكاني يؤثر في حجم السكان، وأن المواليد والوفيات والهجرة تؤثر سلباً وإيجاباً حسب المناطق المهاجر منها وإليها ليقال: إن هناك نمواً طبيعياً للسكان ممثلاً في الفارق بين المتغيرين، ونمواً آخر عن طريق الهجرة الصافية إن وجدت من مكان آخر، مثلما يقال: أن النمو السكاني مؤشر للتغير في حجم السكان بين فترة زمنية وأخرى، متأثراً بعوامل اقتصادية واجتماعية وبيئية وسياسية[1].

وبالرجوع إلى البيانات المتحصل عليها من واقع الإحصاء حسب السنوات التي أجرى فيها، تبين أن معدل النمو السكاني لليبيا كلها، كان في أول تعداد لا يتجاوز (3.5%) وذلك في سنة 1954، وصار في تعداد 1964 (3.7%)، ثم قفز في تعداد 1973 إلى (4.1%)، ليعود للهبوط في تعداد 1984 (3.9%)، ثم الارتفاع في تعداد 1995 ليصل إلى (4.1%) ويستقر المعدل في عموم البلاد على (4.1%) في آخر تعداد 2006[2].

2- التركيبة السكانية في ليبيا:

يتصف المجتمع الليبي بضآلة في السكان نسبياً، إذ كان النمو السنوي بطيئاً نتيجة التخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي أفرزه الاستعمار الإيطالي، الذي نهب الثروات والموارد وأسهم في انتشار الأمراض والأوبئة والمجاعات والجفاف، فليبيا بلاد مترامية الأطراف واسعة المساحة[3].

ومع ذلك فإن عدد سكانها من المواطنين في أحدث تقدير سكاني عام 2010 هو (6,437,191) مليون نسمة، وقد ذكر تقرير التنمية البشرية الصادر عام 1999م في ليبيا أن الكثافة السكانية في ليبيا تتفاوت بين المناطق، فالمناطق عالية السكان تجتمع في الشريط الساحلي، وبخاصة المدن الرئيسية مثل طرابلس وبنغازي، حيث إن هناك عوامل أسهمت في الزيادة السكانية في هذه المدن نذكر منها:

أ) إن هذه المدن من أهم المناطق الحضرية؛ لكونها تتميز بوجود الوظائف الإدارية والأنشطة الاقتصادية والصناعية والخدمات التجارية.

(1) عمران احتيوش، علم اجتماع السكان، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا، 1990، ص77.

(2) عبد العزيز شرف، جغرافيا ليبيا، دار الإسكندرية للكتاب، 1995، ص205 استناداً إلى الإحصاء والتعداد، تعداد السكان في ليبيا 1954 – 1964 – 1973 – 1984، وأيضاً الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات، طرابلس، 2006، ص ص54 – 55.

(3) الكتاب الإحصائي، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، نشرة سنوية تصدر عن الهيئة العامة للمعلومات، ليبيا، 2009، ص31.

مجلة التربوي
Journal of Educational
ISSN: 2011- 421X
Arcif Q3

ب) رجوع عدد كبير من الليبيين من الهجرة، واستقرار عدد كبير منهم في هذه المدن مباشرةً بعد اكتشاف النفط.

جـ) التحسن الذي طرأ على مستوى الغذاء والخدمات الصحية في هذه المدن والذي أسهم في زيادة معدلات الإخصاب وانخفاض معدل الوفيات[1].

إن صغر المجتمع الليبي من حيث عدد السكان وقوة العمل قد ارتبط منذ ظهور النفط وزيادة الأعباء التنموية باستقدام العمالة الوافدة، حيث إن حجم السكان غير العاملين اقتصادياً من الليبيين قد بلغ حسب تقديرات عام 2008 حوالي (19634651) من السكان للفئات العمرية (15 سنة فما فوق)، إلا إنها بلغت للفئة ذاتها وللفترة ذاتها لغير الليبيين حوالي (74819) من الوافدين لليبيا[2].

3- نمط التحضر في المجتمع الليبي:

يمكن القول: أن هناك بعض من العناصر يمكن اعتبارها من مؤشرات عملية التحضر، ومن أهم هذه العناصر السكان، فليبيا دخلت مرحلة التحضر مثل الدول الأخرى، وشهدت نمواً سكانياً كبيراً، وتحولات مهمة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، وأصبحت من الدول التي تميزت بتطور ونمو سريعين، حيث يزداد عدد السكان الليبيين خلال أربعة عقود تقريباً، إذ بلغ معدل النمو عام 1990 حوالي 5.2% محلياً، وهذا يشير إلى أن معدل النمو السكاني من المعدلات العالية وإلى ذلك يشير (عمران احتيوش) إلى أن ترتيب ليبيا كان في وقت قريب من بلدان الشرق الأوسط الثامن، حيث يعيش حوالي خُمس مجموع السكان في مدن يزيد سكانها عن 100,000 نسمة[3].

يلاحظ أن بعض المدن تشهد نمواً حضرياً هائلاً؛ الأمر الذي يمكن عدَّه تحضراً على درجة عالية بالنسبة لبلد نامٍ، ومما لاشك فيه أن أهم ظواهر التحضر في ليبيا يتمثل في ظاهرة توسع المدن ونموها وارتفاع نسبة سكان كل منها، وبما أن عدد السكان شهد تطوراً كذلك شهدت المدن نمواً متزايداً[4].

4- التحضر في فترة ما قبل النفط:

ومنذ بداية تطور التحضر وحتى وقت متأخر من العصر الحديث، أي أوائل الخمسينات من هذا القرن، كانت فقط أقلية من الليبيين تعيش في المدن، فحسب الأرقام في تعداد السكان لعام 1954،

(1) عبد الله عامر الهمالي، التحديث الاجتماعي معالمه ونماذج من تطبيقاته، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط2، 2008، ص90.

(2) الكتاب الإحصائي، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، نشرة سنوية تصدر عن الهيئة العامة للمعلومات، 2007، ص213.

(3) عمران احتيوش، النمو السكاني والتوسع الحضري، حالة العالم وليبيا، 1994، ص56.

(4) سعد القزيري، التحضر في ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، طرابلس، 1995، ص240.

كان أكثر من 70% من الليبيين يعيشون حياة ريفية أو بدوية، ولم يبدأ النزوح الريفي إلى المدن إلا عند حلول الستينيات من هذا القرن، وكان ذلك نتيجة مباشرة للتطور الاقتصادي الحديث، وما أن بدأ عقد الثمانينيات حتى كان معظم الليبيين سكان المدن، يعيش أكثرهم في مدينتين رئيستين هما طرابلس وبنغازي، وفي بعض المدن المتوسطة الحجم[1].

5- اكتشاف النفط وأبعاد ذلك بالنسبة للتحضر:

قبل اكتشاف النفط، كان ما يزيد على 70% من السكان يعيشون في الأرياف ويعتمدون إما بشكل مباشر أو غير مباشر، على النشاطات الزراعية، وفي ذلك الحين كانت كل الوحدات السكنية الحديثة تقريباً موجودة في طرابلس وبنغازي، وفي وسط المدن الصغيرة، بينما عاشت الأغلبية الساحقة من سكان الريف في الخيام والأكواخ والكهوف، بدأ التنقيب عن النفط في أواسط الخمسينيات من القرن الماضي، وما أن حلت الستينيات حتى أصبحت ليبيا قطراً من الأقطار الرئيسية المصدرة للنفط، ومع الانتعاش الذي يعم الاقتصاد، توفرت آلاف من الأعمال الجديدة، وكانت الأغلبية الساحقة من هذه الأعمال متوفرة في طرابلس وبنغازي وغيرها من المراكز الحضرية، فبدأ آلاف من سكان الريف يهجرون قراهم كل عام ويتوجهون إلى هذه المراكز، وفي غضون ذلك رجع آلاف الليبيين الذين نزحوا من البلاد أثناء فترة الاستعمار الإيطالي، وهم بدورهم توجهوا مباشرةً إلى المدن[2].

ومع تجمع الأموال من بيع النفط، بدأت الحكومة سلسلة من المخططات الاقتصادية الاجتماعية، فأنفقت ملايين الدولارات على مشاريع التعليم والصحة والسكن والطاقة وغيرها.

إجراءات البحث:

منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة البحث الحالي، ونظراً لما يوفره هذا المنهج من إمكانية التوصل إلى الحقائق الدقيقة وتحليلها وتفسيرها واستخلاص دلالتها؛ للوصول إلى إصدار تعميمات بشأنها، والظروف القائمة المتعلقة بموضوع البحث وذلك للتعرف على التحضر وانعكاساته على الحياة الاجتماعية في مدينة الخُمس.

مجتمع البحث:

حدد الباحث مجتمع البحث في منطقة مركز المدينة الحضري وبالتحديد محلة البلدية.

(1) مصطفى عمر التير، اتجاهات التحضر في المجتمع العربي، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2005، ص214.

(2) المرجع السابق، ص220.

عينة البحث:

تكونت عينة البحث من (20) حالة تم اختيارهم عشوائياً من بين أفراد مجتمع البحث – محلة البلدية بمدينة الخُمس.

أدوات البحث:

اعتمد البحث الراهن في جمع المعلومات والبيانات على (دليل المقابلة) وذلك من خلال إجراءات مقابلات متعمقة مع بعض سكان المدينة سواء فردية أو جماعية، فالمقابلة من أكثر أدوات البحث التي تتسم بالتفاعل المباشر بين الباحث والمبحوث، كما يمكن الاستعانة بالملاحظة في التعرف على التحضر وانعكاساته على الحياة الاجتماعية.

نتائج البحث:

1- أوضحت نتائج البحث أن التحضر أثر بشكل كبير على الأسرة وأدوارها، وأن تحول الأسرة من النمط الممتد إلى النمط النووي سمة حضرية، فالمجتمع المدني يؤكد الفردية، كما أدت أن الإقامة في المدينة تؤدي إلى تنظيم الأسرة، تعي ظل تغير الحياة الاجتماعية في مجتمع البحث فقدت الأسرة وظائفها فأصبحت في حاجة ماسة إلى مؤسسات أخرى لمساعدتها على القيام بأدوارها مثل المدرسة والنادي والمجسد.

2- أوضحت نتائج البحث أن العلاقات القرابية داخل الأسرة الحضرية قد تعرضت للضعف واتسعت دائرة العلاقات القائمة على المصلحة، وأوضحت أيضاً أن الأولاد في الأسرة الحضرية يتمتعون بالاستقلالية والحرية، وسعى كل واحد إلى الاستقلال مادياً، وأكدت أيضاً على أن الزواج من الأقارب يزيد من التماسك بينهم، وأن عدم الفصل بين الرجال والنساء في العمل والدراسة سهل التعارف بينهما مثل الزواج.

3- أظهرت نتائج البحث أن خروج المرأة للعمل مؤشراً على تحضرها، حيث استطاعت خوض كافة مجالات العمل إلى جانب الرجل، الأمر الذي جعلها تكتسب مهارات حل المشكلات الأسرية، والأخذ برأيها في الإنفاق وتعليم الأبناء وزواجهم، مما أدى إلى استقلالها مادياً.

4- كشفت نتائج البحث أن العلاقات بين الأقارب في المدينة تقوم على أساس تحقيق المصالح الفردية، وبروز طابع المنفعة المادية، واختفاء الأنماط المبنية على التعاون والود والتراحم، وتقلص الزيارات بينهما واختصارها في المناسبات الاجتماعية والاكتفاء ببعض الأحيان بالاتصال الهاتفي أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وهذا يبين مدى إسهام وسائل الاتصال الحديثة في هذا التقلص.

5- أبرزت نتائج البحث إلى أن هناك آليات يمكن من خلالها المحافظة على أنماط الحياة الاجتماعية في ظل تحديات التحضر السريع والمستمر منها المحافظة على الأدوار الأسرية،

والحرص على استمرار العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة، والمجتمع ونبذ الأنانية والمصلحة الخاصة.

وفيما يخص الرؤية المستقبلية للمحافظة على أنماط الحياة الاجتماعية في ظل التحضر السريع والمستمر يقدم الباحث مجموعة من التوصيات لعلها تكون ذات فائدة في هذا الموضوع ومن أبرزها ما يلي:

1- رفع مستوى الوعي الاجتماعي لدى الأفراد بأهمية العلاقات الاجتماعية القائمة على الترابط الاجتماعي والابتعاد عن علاقات المصلحة الفردية.

2- دعم الدولة للمؤسسات الاجتماعية وبخاصة الأسرة دعماً اجتماعياً.

3- دعم النوادي الاجتماعية والثقافية من خلال إقامة الأنشطة الاجتماعية والندوات الخاصة بالأسرة ووظائفها وأدوارها في ظل تحديات التحضر.

4- النهوض بمستوى المرأة اجتماعياً وثقافياً وذلك بإنشاء جمعيات نسائية تعالج وتهتم بمشاكل الأسرة والمرأة.

5- الاهتمام بأصول التربية الصحيحة في البيت والمسجد والنادي وكافة المؤسسات الاجتماعية.

6- إعداد برامج ومناهج تربوية تهتم بالجانب السلوكي الذي يعود بالنفع على الفرد والمجتمع.

المصادر والمراجع

1- السيد حنفي عوض، علم الاجتماع الحضري، مكتبة وهبة، القاهرة، 1997.
2- السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003.
3- أحمد زايد واعتماد علام، التغير الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، 2006.
4- محمد الجوهري وعليا الشكري، علم الاجتماع الريفي والحضري، دار المعارف، القاهرة، 1999.
5- محمد ياسر الخواجة، علم الاجتماع الحضري بين الرؤية النظرية والتحليل الواقعي، ط1، دار مكتبة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع، طنطا، 2008.
6- علي مراد وسعيد ناصف، علم الاجتماعي الحضري، دار نور السلام، القاهرة، 2010.
7- جدعون جوبرج، علم الاجتماع الحضري المقارن، ترجمة السيد الحسيني، دراسات في علم الاجتماعي الريفي والحضري، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة، 1999.
8- عبد المالك عاشوري، التحضر وتغير البناء الأسري، دراسة ميدانية في المدينة الجديدة، "علي منجلي"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منشوري، قسطنطينة، الجزائر، 2010.
9- فيضي عمر المرابط، أثر النمو الحضري على بناء ووظائف الأسرة بمدينة طرابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1996.
10- حمرا اكرو احميد، التحضر وتغير الأدوار الأسرية، دراسة ميدانية بالحي الشعبي ديار الزيتون بمدينة عزابة، ولاية سكيكدة، الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منثوري، قسطنطينة، 2008.
11- فاتن محمد شريف، الأسرة والقرابة، دراسات في الأنتروبولجيا الاجتماعية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2005.
12- فيليب هاوزر، مشكلات التحضر السريع، ترجمة السيد الحسيني، في دراسات علم الاجتماع الريفي والحضري، دار الكتاب للتوزيع، 1990.
13- فادية عمر الجولاني، علم الاجتماع الحضري، المكتبة المصرية، الإسكندرية، 2004.
14- محمود الكردي، التحضر دراسة اجتماعية، الكتاب الأول، القضايا والمناهج، الدوحة دار قطري بن الفجاءة، 1994.

15- محمود الجوهري وآخرون، دراسات في علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، 1995.
16- حسام صالح، علم الاجتماع الحضري، منشورات جامعة الملك فيصل، الرياض، 2005.
17- حمدي علي أحمد، المجتمعات الجديدة بين سياسة الانتشار الحضري والتنمية المتوازنة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2009.
18- محمود الكردي، التحضر دراسة اجتماعية، الأنماط والمشكلات، دار المعارف، القاهرة، 1996.
19- مريم أحمد مصطفى، السيد عبد العاطي السيد، السيد رشا غنيم، التغير ودراسة المستقبل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.
20- محمود الجوهري وآخرون، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري، دار الكتب الجامعية، الطبعة الثانية، 1995.
21- عبد المنعم بدر، دراسات في التنمية الريفية، دار المعارف، القاهرة، 1999.
22- السيد الحسيني، المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار المعارف، القاهرة، 1999.
23- صلاح العبد، التوطين والتنمية بالوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة، 1993.
24- محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري (مدخل نظري) دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1997.
25- أميرة مشهور، عالية المهدي، القطاع غير الرسمي في شياخة معروف، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث المجتمعات الحضرية والمدن الجديدة، القاهرة، 2000.
26- عمران احتيوش، علم اجتماع السكان، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا، 1990.
27- عبد العزيز شرف، جغرافيا ليبيا، دار الإسكندرية للكتاب، 1995.
28- الكتاب الإحصائي، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، نشرة سنوية تصدر عن الهيئة العامة للمعلومات، ليبيا، 2009.
29- عبد الله عامر الهمالي، التحديث الاجتماعي معالمه ونماذج من تطبيقاته، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط2، 2008.
30- عمران احتيوش، التحضر في ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، طرابلس، 1995.

31- مصطفى عمر التير، اتجاهات التحضر في المجتمع العربي، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2005.
32- Apollo's "Urban Violence", Wysiwyg //7/ http: //www.crkenya.zom. com/violenve.htm.2008.
33- Licia V, and Maghac, "Urban Research Latin America". Toward Research Agenda. Unesco. http://www.unesco.org/most/valleng.htm. 2009.
34- Scoot Campbell, "the changing Rol and identiy of capital cities the blobal era "paper presented of the association of American Grographe is Annual meeting Pittsburgh april 4-8-2000.
35- Moreels, Sarah: Matthijs, koen: Marriying in the city in times of rapid urbanization (References) 2011.
36- Spates J, L, and Macaronis, II. op. cit., 2004.
37- Cheng, Jiabquan, masser, lanottens, henk, understanding Urban Growth System: Theories and methods, Department of Urban and regional planning and geo-information Management International Institute of Geo-information seince and Earth, 2007.
38- The new Encyclopedia Britannica, Vol.18Inc. 2008.

مجـلة الـتربـوي
Journal of Educational
ISSN: 2011- 421X
Arcif Q3

معامل التأثير العربي 1.5
العدد 19

الفهـــــــــــرس

ر.ت	عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
1	وضع الضاهر موضع الضمير ودلالته على المعنى عند المفسرين	يونس يوسف أبوناجي	1-23
2	دراسة استقصائية حول مساهمة تقنية المعلومات والإتصالات في نشر ثقافة الشفافية ومحاربة الفساد	محمد خليفة صالح خليفة محمود الجداوي	24-51
3	An Interactive GUESS Method for Solving Nonlinear Constrained Multi-Objective Optimization Problem	Ebtisam Ali Haribash	52-70
4	العوامل الخمسة الكبرى للشخصية وعلاقتها بالذكاء الوجداني لدى طلبة مرحلة التعليم الثانوي	احمد علي الهادي الحويج احمد محمد سليم معوال	71-105
5	في المجتمع الليبي التحضر وانعكاساته على الحياة الاجتماعية "دراسة ميدانية في مدينة الخُمس"	محمد عبد السلام دخيل	106-135
6	الاستعارة التهكمية في القرآن الكريم	سالم فرج زوبيك	136-158
7	دور الرياضات العملية الصوفية في تهذيب السلوك	أسماء جمعة القلعى	159-173
8	On Coefficient Bounds for Certain Classes of Analytic Functions	S. M. Amsheri N. A. Abouthfeerah	174-183
9	Fibrewise Separation axioms in Fibrewise Topological Group	N. S.Abdanabi	184-191
10	Investigating Writing Errors Made by Third Year Students at the Faculty of Education El-Mergib University	Samah Taleb Mohammed	192-211
11	SOLVE NONLINEAR HEAT EQUATION BY ADOMIAN DECOMPOSITION METHOD [ADM]	Omar Ali Aleyan Eissa Husen Muftah AL remali	212-221
12	قياس تركيز بعض العناصرالثقيلة في المياه الجوفية لمدينة مصراته	حسن احمد قرقد عبدالباسط محمد قريصة مصطفى الطويل	222-233
13	تعامد الدوال الكروية المناظرة لقيم ذاتية على سطح الكرة	ربيعة عبد الله الشبير عائشة أحمد عامـــر عبير مصطفى الهصيك	234-244
14	λ-Generalizations And $\mathfrak{g}$- Generalizations	Khadiga Ali Arwini Entisar Othman Laghah	245-255

256-284	خيري عبدالسلام حسين كليب عبدالسلام بشير اشتيوي بشير ناصر مختار كصارة	Impact of Information Technology on Supply Chain management	15
285-294	Salem H. Almadhun, Salem M. Aldeep, Aimen M. Rmis, Khairia Abdulsalam Amer	Examination of 4G (LTE) Wireless Network	16
295-317	نورالدين سالم قريبع	التجربة الجمالية لدى موريس ميرلوبوتي	17
318-326	ليلى منصور عطية الغويج هدى على التقبي	Effect cinnamon plant on liver of rats treated with trichloroethylene	18
327-338	Fuzi Mohamed Fartas Naser Ramdan Amaizah Ramdan Ali Aldomani Husamaldin Abdualmawla Gahit	Qualitative Analysis of Aliphatic Organic Compounds in Atmospheric Particulates and their Possible Sources using Gas Chromatography Mass Spectrometry	19
339-346	E. G. Sabra A. H. EL- Rifae	Parametric Tension on the Differential Equation	20
347-353	Amna Mohamed Abdelgader Ahmed	Totally Semi-open Functions in Topological Spaces	21
354-376	زينب إمحمد أبوراس حواء بشير بالنور	كتاب الخصائص لابن جني دراسة بعض مواضع الحذف من ت"392" المسمى: باب في شجاعة العربية	22
377-386	لطفية محمد الدالي	Least-Squares Line	23
387-397	نادية محمد الدالي ايمان احمد اخميرة	THEORETICAL RESEARCH ON AI TECHNOLOGIES FOR LEARNING SYSEM	24
398-409	Ibrahim A. Saleh Tarek M. Fayez Mustafah M. A. Ahmad	Influence of annealing and Hydrogen content on structural and optoelectronic properties of Nano-multilayers of a-Si:H/a-Ge: H used in Solar Cells	25
410-421	أسماء محمد الحبشي	The learners' preferences of oral corrective feedback techniques	26
422-459	آمنة محمد العكاشي ربيعة عثمان عبد الجليل عفاف محمد بالحاج فتحية علي جعفر	التقدير الإيجابي المسبق لفاعلية الذات ودوره في التغلب علي مصادر الضغوط النفسية " دراسة تحليلية "	27

460–481	Aisha Mohammed Ageal Najat Mohammed Jaber	English Pronunciation problems Encountered by Libyan University Students at Faculty of Education, Elmergib University	28
482–499	الحسين سليم محسن	The Morphological Analysis of the Quranic Texts	29
500–507	Ghada Al-Hussayn Mohsen	Cultural Content in Foreign Language Learning and Teaching	30
508–523	HASSAN M. ALI Mostafa M Ali	The relationship between *slyA* DNA binding transcriptional activator gene and *Escherichia coli* fimbriae and related with biofilm formation	31
524–533	Musbah A. M. F. Abduljalil	Molecular fossil characteristics of crude oils from Libyan oilfields in the Zalla Trough	32
534–542	سعدون شهوب محمد	تلوث المياه الجوفية بالنترات بمنطقة كعام، شمال غرب ليبيا	33
543–552	Naima M. Alshrif Mahmoud M. Buazzi	Analysis of Genetic Diversity of *Escherichia Coli* Isolates Using RAPD PCR Technique	34
553–560	Hisham mohammed alnaib alshareef aisha mohammed elfagaeh aisha omran alghawash abdualaziz ibrahim lawej safa albashir hussain kaka	The Emergence of Virtual Learning in Libya during Coronavirus Pandemic	35
561–574	Abdualaziz Ibrahim Lawej Rabea Mansur Milad Mohamed Abduljalil Aghnayah Hamza Aabeed Khalafllaa[3]	ATTITUDES OF TEACHERS AND STUDENTS TOWARDS USING MOTHER TONGUE IN EFL CLASSROOMS IN SIRTE	36
575–592	صالحة التومي الدروقي أمال محمد سالم أبوسته	دافع الانجاز وعلاقته بالرضا الوظيفي لدى معلمي مرحلة التعليم الأساسي "ببلدية ترهونة"	37
593–609	آمنة سالم عبد القادر قدورة نجية علي جبريل انبية	الإرشاد النفسي ودوره في مواجهة بعض المشكلات الأسرية الراهنة	38
610–629	Hanan B. Abousittash, Z. M. H. Kheiralla Betiha M.A.	Effect Mesoporous silica silver nanoparticles on antibacterial agent Gram- negative *Pseudomonas aeruginosa* and Gram-positive *Staphylococcus aureus*	39
630–652	حنان عمر بشير الرمالي	برنامج التربية العملية وتطويره	40
653–672	Abdualla Mohamed Dhaw	Towards Teaching CAT tools in Libyan Universities	41

42	سبل إعادة أعمار وتأهيل سكان المدن المدمرة بالحرب ومعوقات المصالحة الوطنية في المجتمع الليبي: مقاربة نفس–اجتماعية	عثمان علي أميمن سليمـــة رمضـــان الكوت زهـــرة عثمان البـــرق	673–700
43	Comparison of Different Indicators for Groundwater Contamination by Seawater Intrusion on the Khoms city, Libya	Abdulrhman Mohamed Egnebr	701–711
44	Hilbert Space and Applications	Elhadi A. A. Maree Abdualah Ibrahim Sultan Khaled A. Alurrfi	712–734
45	الموارد الطبيعية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية بشمال غرب ليبيا وسبل تحقيق الاستدامة	معتوق علي عون عمار محمد الزليطني عرفات المهدي قرينات	735–759
46	الخجل وعلاقته بمفهوم الذات لدى تلاميذ الشق الثاني بمرحلة التعليم الاساسي بمنطقة جنزور	سهام رجب العطوي هدى المبروك موسى	760–787
47	الصلابة النفسية ودورها الوقائي في مواجهة الضغوط النفسية	هنية عبدالسلام البالوص زهرة المهدي أبو راس	788–820
48	ودوره في الحد من التنمر التوجيه التربوي والإرشاد النفسي المدرسي	عبد الحميد مفتاح أبو النور محي الدين علي المبروك	821–847
52	**الفهرس**		848